الندوة العلمية حول موضوع

دور الأجهزة العليا للرقابة في تقويمٌ الموازنة العامة للدولة

المحور الأول : دور الأجهزة العليا للرقابة في تقويمٌ المنهاج الاستثماري للموازنة العامة للدو .

م	عنوان الورقة	الدولة	مقدم الورقة
1	دور الاجهزة العليا في تقويم المنهاج الاستثماري للموازنة العامة للدولة	العراق	الدكتورة نضال عبد الزهرة مدير عام دائرة تدقيق النشاط الصناعي بديوان الرقابة المالية الاتحادي في جمهورية العراق
2	دور الجهاز للمنهاج الاستثماري للموازنة العامة للدولة	عمان	الاستاذ محمد الجابري مدير دائرة الرقابة على قطاع الشؤون المالية في جهاز الرقابة المالية والادارية للدولة في سلطنة عمان
3	دور الأجهزة العليا للرقا في تقوي المنهاج الاستثماري للموازنة العامة للدولة	الكويت	الاستاذة عواطف المنصور كبير المدققين في ديوان المحاسبة الكويتي
4	دور الاجهزة العليا للرقابة في تقويم المنهاج الاستثماري للموازنة العامة للدولة	مصر	الاستاذ اسامة ممدوح مدير عام في الجهاز المركزي للمحاسبات ؛ مهورية مصر العربية

المحور الثانيٌ التحديات التي تواجا الأجهزة العلياٌ للرقا في تقويم الحساب الختامي وأثر في تعزيز المساءلة والشفاف في الإدارة الماليةٌ العامة

م	عنوان الورقة	الدولة	مقدم الورة
1	التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة في تقويم الحساب الختامي وأثره في تعزيز المساءلة والشفافية في الإدارة المالية العامة	الاردن	الدكتور منير المناصير رئيس قسم الموارد البشرية ديوان المحاسبة بالمملكة الاردن الهاشمية
2	عرض التجربة الجزائرية عبر المشروع	الجزائر	الاستاذة نعيمة زابر مقررة عامة في مجلس

	التمهيدي في تسوية الميزانية		المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الشعبية
4	التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة في تقويم الحساب الختامي وأثره في تعزيز المساءلة والشفافية في الإدارة المالية العامة	قطر	الاستاذ حمد احمد السليطي رئيس قسم الرقابة على الحساب الختامي في ديوان المحاسبة بدولة قطر
	التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة في تقويم الحساب الختامي وأثره في تعزيز المساءلة والشفافية في الإدارة المالية العامة	تونس	الاستاذ مراد بن قسومة قاضي الاستاذ محمد صالح الزاير مستشار مساعد بدائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية

توصـ ات الندوة الفنية للجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

المقامة في الجمهورية **التونسية للفترة من 7 1؛ تشرين الاو 016؛)**

عنوان الندوة : دور الاجهزة العليا للرقابة في تقويم الموازنة العامة للدولة

المحور الاول

دور الأجهزة العليا للرقابة في تقويم المنهاج الاستثماري للموازنة العامة للدولة

1. **ضرورة التنسيق بين الاجهزة العليا للرقابة المالية للعمل على وضع اطار عمل لتقويم المنهاج الاستثماري واعتماد مرفق طي) كورقة بيضاء تعرض للنقاش والدراسة من قبل الاجهزة الاعضاء**
2. **ن يكون لدى الجهاز الرقابي رؤية شمولية وتفصيلية لعملية التقييم التي يريد القيام بها و ن يقوم بتهيئة الوسائل اللازمة لذلك سواء على مستوى منهجية الادوات العلمية للتدقيق وكفاءة وقدرات موظفيه وادخالها ضمن خطط عمله الرقابي .**
3. **اعداد برامج تدقيقية متكاملة موضوعة وفق معايير ومنهجيات رقابية , لتقييم مدى نجاح الخطة الاستثمارية , كفاءة ودقة البرامج والأهداف التي ت سعى الوحدة الحكومية إلى تحقيقها .**
4. **المساهمة في وضع المؤشرات اللازمة لقياس كفاءة الأداء في تنفيذ المشاريع والبرامج الاستثماري ، تأخذ بنظر ا عتبار الجهات المعنية بالتنفيذ ك ن تكون دائرة حكومية مركزية تنفذ مشاريعها على نطاق الدولة ككل او على مستوى المحافظات والاقاليـ .**

5 تركيز عمليات التقييم على الاقتصادية والفاعلية والكفاءة بشكل خاص من خلال الربط بين الأعتمادات التي تحصل عليها الوحدات الحكومية مع الإنجاز الفعلي للمشاريع والبرامج الاستثمارية والتحقق من كون تلك الأنشطة المنفذة قد حققت الهدف الذي خصصت من أجله تلك المبالغ .

6 تهيئة القدرات البشرية المتخصصة اللازمة في الجهات الرقابية بالعدد الذي يتناسب مع حجم المشاريع المنفذة والتوزيع الجغرافي لها لضمان تغطية عملية الرقابة و لمتابعة لأكبر عدد من المشاريع، مع التركيز على جوانب الكفاءة المهنية والخبرة الميداني .

7 الالتزام بأعلى معايير الشفافية في الابلاغ عن مح توى التقرير الرقابي وضمان وصو ه الى الجهات ذات الصلة وصانعة القرار ، ويكون الابلاغ وفقا للاطار القانوني لكل جهاز .

8 ضرورة تحديث اساليب اعداد الموازنة العامة ومواكبتها للتطورات الحديثة في هذا المجال لتحقيق الاستغلال الامثل للموارد وكفاءة الاداء لمختلف المستويات الادارية مما ينعكس اثره في تنفيذ اهداف الخطة الانمائية للدولة .

المحور الثاني

التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة في تقويم الحساب الختامي وأثره في تعزيز المسائلة والشفافية في الإدارة المالية العامة

ا . نشر الوعي لدى اصحاب المصلحة السلطة التشريعية السلطة التنفيذية منظمات المجتمع المدني) بأهمية الحساب الختامي للدولة حيث نه يمثل انعكاس لقانون الموازنة العامة للدولة .

٤. ضرورة رفع مستوى منتسبي الدوائر الإدارية والمحاسبية في إدارات الدولة كافة من خلال التدريب والتأهيل المستمر ومواكبة التطورات التي تستجد في التعامل مع الحساب الختامي ودراستها وتقييمه .

٥. اعتماد الدقة في أعداد الموازنة وتنفيذها والرقابة عليها، والاستفادة من الأخطاء السابقة في تطبيق بعض بنود الموازنة من خلال عملية التقويم والمراجعة والتي تم تأشيرها في تقرير الحساب الختامي .

٦. تحقيق مناقشات جادة مع الإدارات العليا في الدولة لملاحظات المؤشرة على تحليل البيانات المالية للحساب الختامي في وقت المناسب لضمان ايجاد وسائل لتحسين الاداء وتصويب الانحرافات .

٧. تقديم حلول جذرية لمعالجة القضايا العالقة مثل تصفية حسابات السلف والأمانات والأرصدة المدينة والدائنة المتقادمة وتسويتها على الوجه الصحيح وبما يتفق مع المعايير المحاسبية والمهنية .

٨. تفعيل ربط الجهاز الاعلى للرقابة الكترونياً بالنظام المحاسبي المستخدم من قبل وزارة المالية في اعداد الحساب الختامي وذلك لتمكينه من متابعة الحسابات والارصدة اولاً بأول خلال السنة .

٩. زيادة التنسيق بين الجهاز الرقابي ووزارة المالية والإدارات الحكومية من أجل سرعة إنجاز الحساب الختامي والعمل على ايجاد نوع من التواصل والتعاون المقنن مع اصحاب المصالح المعنيين .

١٠. تقوية أجهزة الرقابة الداخلية في الإدارات الحكومية واعتماد الطرق المتطورة في فحص المعاملات المالية والتركيز على وجود نظام مالي ومحاسبي متطور يمكن المدقق من تتبع العمليات المالية والمحاسبية .

٩ . قيام السلطة التشريعية بمناقشة الحساب الختامي والتقرير الرقابي المرفق به في المواعيد المحددة قانوناً لضمان تحقيق الفائدة من المعلومات ونشره بوسائل الاعلام المختلفة لاطلاع الجمهور تحقيقاً لمبدأي الشفافية والمساءلة .

١٠ . حث الاجهزة العليا للرقابة والمحاسبة على وضع منهجيات تواكب الانتقال الى تطبيق الموازنة بالاهداف

مرفق)

اطار عمل مقترح تقويم المنهاج الاستثماري للموازنة العامة للدولة

تعد التنمية من العناصر الاساسية للاستقرار والتطور الانساني والاجتماعي في اي بلد ، ولضمان تحقيق عملية تنمية شاملة يجب ان تتذ افر جهود جميع الجهات المعنية بتحقيق عملية التنمية وهم كل من المخطط القومي والجه ت الحكومية المعنية والذين يتولون مسؤولية تنفيذ عناصر التنمية الاساسية وهي التخطيط، التنفيذ، المتابع .

ولضمان التحقق من دقة اعمال التخطيط وملائمتها لحجم وطاقات الد لد المتاحة من موارد طبيعية وبشرية والتحقق من التنفيذ المثل بما يتلائم وحجم الخطط الموضوعة لضمان سلامة التنفيذ وفق القوانين والتعليمات لا بد من توفر عنصر رابع وهو الرقابة والتدقيق و تقييم اللاحق للمشاريع بعناصره الثلاث) وهنا يأتي دور الجهاز الرقابي .

ان دور الأجهزة العليا للرقابة في غاية الاهمية تحديد مستوى تنفيذ المشاريع الاستثمارية ومدى تحقيق الاهداف المرجوة منها وتحديد المسؤوليات على مستوى الوحدات الحكومية من خلال صلاحياته الواسعة وغير المقيدة في الاطلاع على كافة الوثائق والمعلومات الخاصة بتنفيذ ا لعقود في الادارات الحكومية وضمن الاطار القانوني الذي يكفل لها ذلك، سوف يمنح الجهاز الرقابي مساحة اكبر في تكوين رؤية مستقبلية لبيان اثر مشاريع المنهاج الاستثماري على البنية التحتية باستعمال المؤشرات الاقتصادية وبيان المشاكل والمعوقات التي واجهت تنفيذ المنه ج الاستثماري السنوي والتي نتج عنها تأخر في انجاز المشاريع في مواعيدها المحددة .

1. <u>اهداف تقييم المنهاج الاستثماري</u>

أ - دعم توجه المخطط الوطني نحو تصحيح الموازنات ووضع مؤشراتها في المسار الذي يوازن بين الطموح والامكانيات المتاحة، وتوفير قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن التقديرات غير الواقعية .

ب لفت انتباه المخطط الوطني الى ضرورة التنسيق بين السياسة المالية العامة للدولة والسياسة الاستثمارية وذلك من خلال دراسة العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي الحكومي وتحسن في الخدمات الحكومية وضرورة ان تكون العلاقة طردية بينهم .

ت تقييم مدى مساهمة المشروعات الاستثمارية المنفذة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدول .

ث مراقبة الخطط المالية ومتابعة تنفيذه , والتعرف على ما تم تحقيقه من الأهداف , ودراسة الأسباب التي حالت دون تحقيقها

ج تقييم نتائج أعمال الوحدات الإدارية من خلال مقارنة مستوى الأداء الفعلي بمستوى الأداء المخطط لـ , وحصر الانحرافات وأسباب وقوعها وإمكا ية معالجتها أو تعزيزه .

ح مدى ملائمة المنهاج الاستثماري المخطط له على مستوى كل قطاع مثل الصحة والتعليم مع الاحتياجات الفعلية والمرحلية للقطاع المذكور .

خ ضبط وترشيد الإنفاق الحكومي من خلال الرقابة والمتابعة للأموال المنفقة والمشاريع المنفذة والتحقق من فاعلية وكفاءة الأداء لتلك المشاريع ؛ بالتالي منع الإسراف والتبذير من الأجهزة الحكومية والحفاظ على الأموال العام .

2. متطلبات التنفيذ:

أ. تشكيل فريق عمل متخصص يتولى مهام عمله بشكل شامل ويتخذ من ال جهة الحكومية الرئيسية المسؤولة عن اعداد المنهاج الاستثماري مقراً له ليكون مطلعاً عن قرب على البيانات والمعلومات المتوفرة لدى المخطط القومي ويتمكن بذلك من بناء ا ! ستنتاجات والتوصل الى توصيات بناءة ذات تأثير في توجيه مسار العملية التخطيطي .

ب. قاعدة بيانات متكاملة تعكس مستوى تحقيق الخطط الموضوعة ولمختلف القطاعات فضلاً عن بيانات احصائية على مدى السنوات الخاضعة للتقييم تتضمن الاتي:

- عدد مشاريع المنهاج الاستثماري بصورة اجمالية وكلفها الكلية ونسبة الصرف المتحققة .
- عدد مشاريع المنهاج الاستثماري موزعة على مستوى القطاعات صناعي، خدمي ، زراعي، صحي، نفطي .... الخ) موضحة كلفها الكلية وتخصيصاتها السنوية ونسبة الصرف المتحقق .
- المشاريع المتوقفة، المشاريع الـ غاة، المشاريع المتلكئ .. الخ .
- المشاريع المنجزة والتي تم تشغيلها فعلي .
- تقار ر المتابعة المركزي .

ج. وضع مؤشرات للتقييم تتضمن التركيز على الفقرات الاتي :

- تحليل مالي لنسب الصرف خلال سنوات التقييم واثر زيادة التخصيصات المالية على واقع المشاريع المنفذة وتأثريها على المجتمع، من خلا :

- هل ازدادت نسبة الصرف تصاعدياً ام هناك تذبذب في التخصيصات المرصدة مما اثر سلباً على نسب الصرف .
- وضع سلم اولويات للمشاريع وحسب القطاعات الاقتصادية .
- ما هي القطاعات التي استأثرت بتخصيصات مالية اكثر من غيرها وهل كان لها مردود ايجابي .
- اثر تأخر التمويلات المالية او الاجراءات المعقدة في الصرف على تنفيذ المشاريع .
- هل هناك مشاريع متوقفة ؟ وما هي التخصيصات المالية المرصدة لها والتي لم تستغل .
- المشاريع التي تضاعفت كلفها الكلية وبيان اسبابها .
- مدى تناسب زيادة التخصيصات المالية مع اعداد المشاريع المنفذة والمبالغ المصروفة، والتحقق من الاستفادة القصوى من التخصيصات المرصدة .
- مدى مراعاة حجم المشاريع ونوعها أثناء رصد التخصيصات المالية لها وعلى مدى سنوات التقويم .

☒ تحليل مدى وجود رؤية مستقبلية للمخطط القومي من خلال دراسة مستوى التخطيط الفني للمشاريع الاستثمارية :

- مقارنة المشاريع التي تم اقرارها واندرجها في المنهاج الاستثماري مع المشاريع التي تم الغائها او لم يتم المباشرة بها بالرغم من اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لها .
- مدى مراعاة تطبيق الأهمية النسبية للمشروع وإعطاء الأولوية في أدراجه ضمن الخط .
- جدول يبين مدى تطور عدد المشاريع والتخصيصات المرصدة لها خلال سنوات التقويم .

☒ دراسة التأثيرات البيئية و الاجتماعية للخطط و البرامج الاستثمارية الحكومية :

- بالتأكد من تحقيق الفائدة من المشاريع المنفذة من خلال استطلاع آراء المواطنين أو الجهات المستفيدة من المشروع ، وقياس مدى الرضا المتحقق .
- مدى توزيع المشاريع على القطاعات الاقتصادية والخدمية خلال سنوات التقويم وتأثيرها في تطوير الواقع الاقتصادي للمحافظات والاقاليم .
- مدى مراعاة ادراج المشاريع المتعلقة بالحفاظ على البيئة خلال سنوات التقويم .

☒ دراسة تحليلية لمستوى كفاءة تنفيذ المشاريع من خلال المقارنة بين البيانات المقدمة من الجهات المعنية و مدى واقعية هذه البيانات من خلال الزيارات الميدانية لفريق التقييم حيث تعطي هذه الزيارات نظرة اكثر قرباً لصانع القرار عن المرحلة التي وصل اليها تحقيق الهدف التنموي وما اذا كان ملبياً للطموح .

د. عرض تحليلي لاهم الاسباب التي ادت الى حدوث فجوة في تنفيذ مشاريع المنهاج الاستثماري واهم المشاكل والمعوقات التي و جهتها والاجراءات المتخذة لمعالجتها .

☒ <u>اسباب فنية</u>

- تتعلق بعدم دقة الدراسات الاولية للمشروع او عدم واقعيتها ومرور فترات طويلة على اعداده .
- تغييرات عديدة في التصاميم التفصيلية والمخططات مما يؤدي الى تغييرات كبيرة بالزيادة او النقصان خلال مرحلة التنفيذ .
- ضعف الامكانيات التنفيذية لشركات المنفذة للمشروع .
- ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية بالمشروع .

☒ اسباب مالية تتعلق بالتمويلات وتأخره .

☒ اسباب اخرى اقتصادية، قانونية، اجتماعية .

هـ عرض لاهم استنتاجات التقييم واهم نقاط الضعف المؤشرة بطريقة منطقية ترتبط مع ما تم اكتشافه اثناء التدقيق، وواقعية تعبر عن الواقع الفعلي للمشكلة ومحدده لأسباب حدوث المشكلة واستمرارها .

و . وضع توصيات تتضمن حل واحد محدد او عدة حلول ممكنة) من أجل توفير تحسينات منطقية وواقعية لتجاوز حالات الخلل التي اظهرتها عملية التقييم .